

الحسبة في الأندلس

أ.م. محمد عبد الله المعموري

د. يوسف كاظم الشمري

كلية التربية (صفي الدين الحلي)/جامعة بابل

المقدمة

تعد الحسبة من الوظائف الإدارية المهمة في الدولة العربية الإسلامية وتكمن أهميتها في اتصالها المباشر بحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والدينية ، وقد ظهرت وظيفة الحسبة مع قيام الدولة العربية الإسلامية ، وعلى الرغم من عدم وجود خطة إدارية خاصة بها، فقد مارسها الرسول (صلى الله عليه وآله) وتبعه في ذلك الخلفاء الراشدون ، حتى تبلورت في العصر العباسي وأفردت خطة خاصة لها سميت بالحسبة ، وكان على رأس هذه الخطة موظف أطلق عليه اسم: (المحتسب) ومهمته الاشراف على السوق. ونتيجة لقلّة الدراسات التاريخية التي تناولت موضوع الحسبة في الأندلس ، والتي تأخر ظهورها الى عهد عبد الرحمن الأوسط إذ أدمجت قبل هذه المدة بوظيفة الشرطة، وجدنا أن موضوع الحسبة في الأندلس جدير بالدراسة. اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى مقدمة وثلاثة مباحث تناول المبحث الأول لمحة تاريخية عن نظام الحسبة في الدولة العربية الإسلامية، في حين تناول المبحث الثاني مؤهلات المحتسب والواجبات الملقاة على عاتقه، أما المبحث الثالث فقد تناول التطور التاريخي لنظام الحسبة في الأندلس وأختتم البحث بدراسة مقارنة بين الحسبة في المشرق ونظيرتها في الأندلس. اعتمدت الدراسة على جملة من المصادر بعضها ذا فائدة كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها كرسائل الحسبة التي نشرها بروفنسال في كتاب عنون ب: (ثلاث رسائل أندلسية في أداب الحسبة والمحتسب)، والتي أعطت صورة واضحة عن أعمال المحتسب في الأندلس، فضلاً عن هذه الرسائل فقد اعتمدت الدراسة على أكثر من خمسين مصدراً تنوعت ما بين كتب الحسبة والتاريخ والتراجم فضلاً عن المراجع الحديثة. واجهت البحث الكثير من الصعوبات المتعلقة بندرة المعلومات التاريخية الخاصة بالحسبة في الأندلس، فكتب الحسبة الأندلسية طغى عليها طابع العمومية ولم تغط تفصيلات هذه الخطة وفقاً للتطور التاريخي في الأندلس؛ لذلك صار لزاماً على الباحث أن يتتبع المعلومات ويستقصيها من كتب التراجم التي ترجمت لبعض الشخصيات التي تولت منصب الحسبة في الأندلس ، وعن طريق تحليل هذه التراجم أصبح بمقدور الباحث أن يحصل على معلومات برزت صورة الحسبة في البلاد المذكورة.

وفي الختام الحمد لله سبحانه وتعالى على توفيقه والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن نظام الحسبة في الدولة العربية الإسلامية

الحسبة لغة واصطلاحاً:

تأتي الحسبة في اللغة بعدة معان منها العد والحساب^(١) ومن ذلك قول الرسول (صلى الله عليه وآله) "احتسبوا أعمالكم فإن من احتسب عمله كتب له أجر عمله وأجر حسبه"^(٢). أو تأتي بمعنى حسن التدبير ومن ذلك قول القائل فلان حسن الحسبة^(٣). وقد تأتي بمعنى التجسس ، تحسب الأخبار أي تجسسها^(٤). إما في الاصطلاح فهي الأمر بالمعروف إذ ظهر تركه والنهي عن المنكر إذ ظهر فعله^(٥) "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"^(٦). لم ترد في القرآن الكريم إشارة للحسبة كمنصب إداري كما هو الحال في الوزارة والحجابه وإنما وردت آيات قرآنية أكدت على ضرورة ضبط المكاييل والموازين حفظاً للصالح العام، ومن هذه الآيات قوله تعالى: "ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون"^(٧)، وقوله تعالى: "ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك، ومنهم أن تأمنه بدينار لا يؤده

(١) أبين منظور: أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار أحياء التراث العربي، د. مك، ١٤٠٥هـ، ج ١، ص ٣١٥.

(٢) الكبيسي: حمدان، أصالة نظام الحسبة العربية الإسلامية، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٠.

(٣) الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ج ١، ص ١٢؛ السامرائي:

عبد الحميد حسين، المؤسسات الإدارية في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الأثير للطباعة والنشر،

الموصل، ٢٠٠٩، ص ٤١٠.

(٤) أبين منظور: لسان العرب، ج ١، ص ٣١٧.

(٥) الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٣٦٢.

(٦) سورة المطففين آية / ١-٢.

(٧) سورة المطففين آية / ١-٢.

إليك إلا ما دمت عليه قائماً^(٨). وكذلك قوله تعالى: "أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين"^(٩)، أن وجود مثل هذه الآيات كان عاملاً مهماً في إنضاج فكرة وجود جهاز إداري تنظيمي يتولى مهمة مراقبة السوق ومن هنا انبثقت الحاجة إلى وجود منصب الحسبة والعامل على السوق^(١٠). إلا أن هذا المنصب لم يظهر إلى الوجود كمنصب إداري مطبق ينفرد به موظف خاص يطلق عليه اسم: (المحتسب)، إلا في العصر العباسي^(١١)، أما من ناحية التطبيق فقد كان موجوداً منذ صدر الإسلام، وقد مارسها الرسول (صلى الله عليه وآله) بنفسه، إذ أنكر على بائع طعام أن يجعل ما أصابه المطر فأبتل وسط الصبرة، ويذكر السقطي^(١٢) بهذا الخصوص أن الرسول (صلى الله عليه وآله) "مرّ بصبره طعام فأدخل يده فيها فنالت بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال أصابته السماء يا رسول الله. فقال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غشنا فليس منا". لم يكتفِ الرسول (صلى الله عليه وآله) بممارسة الحسبة بنفسه بل ذهب إلى أبعد من ذلك، وقام بتعيين مراقبين ينوبون عنه في مراقبة الأسواق، فعين عمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ) على سوق المدينة، وسعيد بن سعيد بن العاص (ت: ٥٩هـ) على سوق مكة بعد أن ضمت إلى حظيرة الدولة العربية الإسلامية سنة ٨هـ^(١٣). إما في العهد الراشدي (١١ - ٤٠هـ) فلم يألُ الخلفاء الراشدون من جهدهم في مراقبة الأسواق والحيلولة دون حدوث الغش والتدليس، فكان الخليفة عمر بن الخطاب يمارس الحسبة بنفسه من خلال التجوال في الأسواق وتفقد أحوال أهلها، حتى أنه وجد رجلاً يخلط اللبن بالماء فأراقه عليه^(١٤). فضلاً عن ذلك فقد عين الخليفة عمر بن الخطاب نائباً عنه لمراقبة العاملين في الأسواق وهو الصحابي عبد الله بن عتبة (ت: ٧٤هـ)^(١٥). واستمر الإشراف على الأسواق وتطبيق نظام الحسبة في عهد الخليفة عثمان بن عفان (٢٣ - ٣٥هـ) الذي عين الحارث بن العاص عاملاً على السوق في زمانه، كما أن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٣٥ - ٤٠هـ)، قد راقب الأسواق بنفسه وحث التجار والباعة على أن لا يظلموا الناس، وأن يبتعدوا عن الغش والتطفيف بالكيل والميزان^(١٦). وفي العصر الأموي (٤١ - ١٣٢هـ)، ونتيجة لانتساع الأسواق في الأمصار الجديدة كالقوفة والبصرة، برزت العديد من المشاكل وأبرزها مشكلة المقاييس والمكييل والأوزان، فأصبحت الحاجة الماسة إلى وجود موظف يقوم بهذه المهمة؛ لذلك أوجد الأمويون وظيفة صاحب السوق، وأول من تقلدها مهدي بن عبد الرحمن الذي عمل محتسباً في مدينة واسط خلال ولاية عمر بن هبيرة الفزاري^(١٧). وفي العصر العباسي (١٣٢ - ٦٥٦هـ) وبعد بناء المنصور مدينة بغداد في سنة ١٤٥هـ، وعين يحيى بن زكريا محتسباً عليها، وكان ذلك الظهور الأول لمصطلح المحتسب، إذ كان يطلق عليه سابقاً اسم: (العامل على السوق). وازدادت بعد ذلك اختصاصات المحتسب تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية^(١٨). ومن أجل ضبط نظام الحسبة وتطبيقه كان الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣هـ)، لا يكتفي بما يعهد به للمحتسب، بل يراقب الأسواق بنفسه، لاسيما أسواق العاصمة بغداد ليطمئن على أن الأمور تسير وفق المصلحة العامة، وبعيداً عن محاولات الغش والتدليس والتطفيف، إذ كان يدخل السوق متخفياً بزي التجار ليراقب السوق بنفسه^(١٩).

(٨) سورة آل عمران آية / ٧٥.

(٩) سورة الشعراء آية / ١٨١.

(١٠) الشهاوي: إبراهيم دسوقي، الحسبة في الإسلام، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٢-١.

(١١) السامرائي: كمال، مدخل إلى موضوع الحسبة في الإسلام، بحث منشور ضمن كتاب دراسات في الحسبة والمحتسب عند العرب،

بغداد ١٩٨٨، ص ١٢.

(١٢) السقطي: أبي عبد الله محمد بن أبي محمد، في أداب الحسبة، باريس ١٩٣١، ص ٤٣-٥.

(١٣) المجليدي: أحمد سعيد، التيسير في أحكام التسعير، ط ٢، تحقيق لقبال موسى، الجزائر، ١٩٨١، ص ٤٢؛ الكبيسي:

أصالة نظام الحسبة، ص ١١.

(١٤) الكبيسي: أصالة نظام الحسبة، ص ١٢.

(١٥) السامرائي: مدخل إلى موضوع الحسبة، ص ١٠.

(١٦) ابن عبد البر: أبو عمر بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في أسماء الأصحاب، القاهرة، ١٩٣٩، ج ٢، ص ٦٢؛ الكبيسي: أصالة

نظام الحسبة، ص ١٢.

(١٧) وكيع: محمد بن خلف بن حيان، أخبار القضاة، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٠، ج ١، ص ٣٥٧.

(١٨) الخطيب البغدادي: أحمد بن علي، تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣١، ج ١، ص ٧٩.

(١٩) الكبيسي: أصالة نظام الحسبة، ص ١٦.

مما تقدم يتضح بان وظيفة المحتسب ظهرت مع قيام الدولة العربية الإسلامية إلا انها لم تكن واضحة المعالم في البداية ولم تفرد لها خطة إدارية مستقلة ، وكانت تقتصر على أشخاص محددين يتم تعيينهم من قبل الخلفاء تكون مهامهم محددة وفي العصر العباسي أصبحت وظيفة الحسبة من الوظائف المهمة أفردت لها خطة خاصة.

المبحث الثاني: المحتسب في الأندلس (دراسة في مؤهلاته واختصاصاته وأعوانه) أولاً: مؤهلات المحتسب:

- ١- أن يتصف بالورع والتقوى والعلم والمعرفة.
- ٢- أن يكون رجل بالغ من وجهاء المسلمين.
- ٣- أن يكون ذا رأي وصرامة وعلم بالمنكرات الظاهرة.
- ٤- أن يتصف بالعفة والفتنة لا يميل ولا يرتشي.^(١)
- ٥- أن يكون عارف بجزئيات الأمور بما يتعلق بعمله.
- ٦- إن يتبع اللين من غير ضعف والشدة من غير عنف^(٢)

ثانياً: واجبات المحتسب

- ١- أن يتفقد الأسواق ، يراقب المكاييل والموازين ويتأكد من دقتها ويراقب أساليب الغش والتدليس الذي يمارسه أصحاب الحرف والصنائع المختلفة.^(٣)
- ٢- أن يحافظ على استقرار أسعار السلع في السوق وخاصة السلع الاستهلاكية الضرورية التي تشكل ضرورة يومية للناس، من خلال تدخله في عملية التسعير التي غالباً ماتت وفق أسس قانونية واقتصادية ترضي الجميع.^(٤)
- ٣- أن يمنع احتكار السلعة، أي شرائها في وقت الرخاء وبيعها بأسعار عالية في وقت الغلاء ، وكان المحتسب يفرض على التاجر سعراً، فإذا رفض ذلك ألزمه الرحيل عن السوق.^(١)
- ٤- أن يضمن لأصحاب الحرف ربحاً معقولاً بعد معرفة الكلفة الحقيقية للسلعة وبالتالي تسعيرها تسعيراً يرضي جميع الأطراف، ولا يسمح بالبيع بأقل من سعر السوق لأن ذلك يجلب للباعة خسارة في البضاعة.^(٢)
- ٥- أن يلزم أصحاب السلع ، بوضع ورقة على سلعهم تبين سعرها ، بحيث لا يستطيع صاحب السلعة أن يبيعها بأكثر أو أقل من السعر المحدد.^(٣)

(١) ابن بسام : محمد بن أحمد ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ١٠ ؛ ابن الأخوة : محمد بن شريف القرشي ، معالم القرية في أحكام الحسبة، د. ط ، تحقيق روبن ليوي ، مطبعة دار البنون ، كمبودج ، ١٩٣٧ ، ص ٧ وما بعدها ؛ التميمي : عباس جبير ، نظم الحكم والإدارة في الأندلس "عصر بني الأحمـد" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٩٩.

(٢) الجرسيفي : عمر بن عثمان بن عباس ، رسالة في الحسبة ، تحقيق ليفي بروفنسال ، نشرت تحت عنوان ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٢٢ ؛ المنوني : محمد ، خطة الحسبة في المغرب ، مجلة المناهل ، مطبعة فضالة ، الرباط ، ١٩٧٩ ، العدد/١٤ ، ص ٢١٠.

(٣) بن عمر : أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكناي ، أحكام السوق ، تحقيق : حسن حسني عبدالوهاب ، مراجعة فرحات الدسراوي ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٥ ، ص ٣٢-٤٠ ؛ ابن عبدون : محمد بن أحمد التجبي ، رسالة في القضاء والحسبة ، منشور ضمن "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، تحقيق ليفي بروفنسال ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٣٩-٤٢ ؛ السقطي : أبي عبد الله محمد بن محمد (توفي نهاية القرن الخامس هـ) ، في آداب الحسبة ، باريس ، ١٩٣١ ، ص ٨٨.

(٤) ابن عبدالرؤوف : أحمد بن عبدالله ، رسالة في أدب الحسبة والمحتسب ، تحقيق ليفي بروفنسال ، منشورة ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٨٩.

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٨-٨٩.

(٢) الجبالي : خالد حسن ، النشاط الاقتصادي في الأندلس عهد الأمانة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٢٩٩.

- ٦- أن يحرص على نظافة السوق وجودة البضاعة ، إذ ألزم المحتسب أصحاب المهن بوجوب المحافظة على نظافة سوقهم وأبدانهم والأواني التي يستخدمونها^(٤).
- ٧- أن يجعل لكل حرفة سوقاً خاصاً بها ، فضلاً عن وجود أحياء خاصة بهم يتجمعون بها ويتداولون أمور حرفهم^(٥).
- ٨- أن يجعل لكل طائفة رئيساً من أهلها يسمى بـ: (الأمين) يكون على معرفة بالصناعة خبيراً بها كأمين الجزارين وأمين دار الطراز وغيرهما^(٦).
- ٩- ومن واجبات المحتسب مراقبة العملة التي تعكس الوجه الحضاري للدولة ، فكان عليه أن يتفقد أسواق الصيارفة وينهاهم عن الربا ، ويمنعهم من ترويح الدراهم والدنانير المزيفة وغش الناس بها وعليه أن لا يسمح بتداول عملة من غير عملة البلد لأن اختلاف العملة يكون مدعاة إلى فساد النقد والزيادة في الصرف واختلاف الأحوال وخروجها من عاداتها^(٧).
- ١٠- مراقبة الآداب العامة كمراقبة الحانات وشاربي الخمر وتبرج النساء ، ومنعهم من أتباع الجنائز وزيارة القبور ، وعدم الخروج إلا مع محرم ، ومنع اختلاط النساء بالرجال في الأسواق ومنع أهل الذمة من الاشراف على المسلمين وإظهار الخمر والخنازير في الأسواق ومنعهم من ركوب الخيل والتزيي بزي المسلمين^(٨).
- ١١- مراقبة العبادات، أي أن يأمر المحتسب أهل الصناعات أن يتخذوا مؤذناً يشعرهم بأوقات الصلاة في كل يوم، وكان أهل السوق والحرف "يجمعون له كل يوم جمعه شيئاً يستعين به في معيشتهم، يجبرهم على ذلك القاضي والمحتسب"^(٩)

ثالثاً: أعوان المحتسب (صاحب السوق).

أهتم الخلفاء الأمويون في الأندلس بتنظيم الأسواق على التخصص الحرفي بهدف تسهيل عملية الرقابة والإشراف على الأسواق فضلاً عن إثارة روح التنافس بين أصحاب الحرفة الواحدة حتى تضمن الدقة والجودة في الصناعة، وقد انعكس ذلك إيجاباً على عمل المحتسب أو صاحب السوق ، والذي أصبح بمقدوره أن يعين نواب له في إدارة الأسواق القائمة على أساس التخصص الحرفي ، بعد أن كان عمله قبل ذلك يتسم بالعشوائية لصعوبة إلمامه بما يحدث داخل السوق غير المنتظمة في أصناف أو نقابات ، ونتيجة لذلك اجتمع أصحاب الحرفة الواحدة داخل نقابه أو طائفة مستقلة عن غيرها لها أصولها ونظمها الخاصة بها، وجعل على رأس كل طائفة رئيس من أهلها يسمى: الأمين^(١) ، فهناك أمين للجزارين^(٢) وأمين للعطارين^(٣) وأمين لسوق الدواب^(٤) وأمين لسوق الغزل^(٥) وأمين لدار الطراز^(٦) ويشترط في الأمين أن يكون عارفاً بصنعتة خبيراً بال جيد والريء من

(٣) أبن تيميه : تقي الدين أحمد ، الحسبة في الإسلام ، دار الفكر بيروت ، د.ت، ص ١٢ - ٢١ ؛ التميمي: نظم الحكم والإدارة ، ص ١٠٢ .

(٤) السقطي : في آداب الحسبة ، ص ٣٥ ؛ ابن عبد الرؤوف : في أدب الحسبة، ص ٩٧.

(٥) أبن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٤٣.

(٦) أبن عبد الرؤوف: في أدب الحسبة ، ص ٩٣ ؛ مؤنس: حسين ، فجر الأندلس، ط٢، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦٤.

(٧) أبن عمر: أحكام السوق ، ص ٧٢ - ٧٧ ، ٨٥ - ٨٦ ؛ أبن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ص ٥٧ - ٥٩.

(١) الجرسيفي : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٢٠ - ١٢٣ ؛ وناس : زمان عبيد ، النشاط الاقتصادي في سلطنة غرناطة ، أطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٩.

(٢) أبن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٢٣.

(١) مؤنس : فجر الأندلس ، ص ٤٦٤.

(٢) أبن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٤٤ ؛ أبن عبد الرؤوف في أدب الحسبة ، ص ٩٣.

(٣) الجبالي: النشاط الاقتصادي، ص ٩٢.

(٤) أبن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٣٩ - ٤٠ - ٥٣.

(٥) أبن سعيد : أبو الحسن علي بن موسى المغربي ، المغرب في حلى المغرب ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٤ ، ج ١ ، ص ١٨٥.

حرفته مشهوراً بالثقة والأمانة^(٧)، وكان تعيينه مرتبطاً بالمحتسب ، بعد أن يحصل على ثقة أبناء حرفته^(٨)، وكان من واجباته حل النزاعات التي تقوم بين أهل الحرفة وعملائهم، وأن يبلغ المحتسب مطالب الجماعة فيما يخص تقدير تكاليف السلعة وتحديد ثمنها^(٩) وعند الاختلاف في أمر من أمور الحرفة يرجع إليه (أي المحتسب)^(١٠)، ومن واجباته منع الغش والتدليس بين أهل حرفته ومراقبه الدقة والجودة في الصناعة، فكان يحتفظ بنماذج من المصنوعات الجيدة يرجع إليها عند الضرورة، وكان لديه طابع (ختم) خاص يختم به على المنتجات الصناعية بعد التأكد من دقة صنعها ومطابقتها للمقاييس والمواصفات المتعارف عليها بين الصناع^(١١)

وللأمين دور في تثبيت العرف الذي يتبعه أهل الصناعة ويؤكد ذلك ابن عبدون^(١٢) الذي يجب على القاضي أن يجعل في كل صناعة رجلاً من أهلها فقيهاً عالماً خيراً يصلح بين الناس إذا وقع بينهم الخلاف في شيء من أمورهم، دون الجوع الى الوالي، وهو شيء حسن جداً يحدده لهم القاضي، وذلك أن يرجعوا إلى حكمه ورأيه، فهو أرفق لهم وأستر لانكشافهم فضلاً عن ذلك فإن صاحب السوق كان يعتمد على الأعوان فإن وظيفته كانت تتطلب منه أن يكون حازماً في أمره، منفذاً للعدالة وفق الشريعة الإسلامية والسنة النبوية، لذلك كان يتدرج بالعقوبة على المقصر والمتهاون ليعطيه فرصة في الرجوع إلى الحق وينبذ المنكر فيبدأ أولاً بالتوبيخ والزجر وفي حال عدم اتعاض المقصر ورجوعه عن الخطأ وعدم امتناعه عن غش الناس يبدأ بالمرحلة الثانية، وهي السجن والوعيد، وإذا بقي على حاله يكون الضرب والتشهير، فأن أستمتر على غوائه وسوء أفعاله، استمر عليه بالتنكيل وجعل جل اهتمامه متابعته لسقوط الثقة به حتى يتوب وإذا لم يفعل طلب منه أن يترك السوق^(١٣) وهو خاتمة ما يفعل صاحب السوق في معاقبة المقصرين.

المبحث الثالث: "التطور التاريخي لنظام الحسبة في الأندلس"

أهتم الأندلسيون اهتماماً بالغاً بالمحتسب ويتضح ذلك من قول المقرئ^(١) "لهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها، كما تتدارس أحكام الفقه لأنها تدخل عندهم في جميع المبتاعات" فضلاً عن ذلك فإنها تأتي من حيث الأهمية بعد القضاء، وهذا ما أكدته الجرسيفي^(٢) بقوله: "أن ديوان الحسبة من أعظم الدواوين وليس بعد خطة القضاء أشرف من خطة الحسبة". وبالرغم من ذلك فلم تكن الحسبة في الأندلس واضحة المعالم إلا في عهد عبد الرحمن الأوسط (٢٠٦ - ٢٨٣ هـ) الذي أفرد خطة مفرد للحسبة، بعد أن كانت ملحقة ضمن صلاحيات صاحب الشرطة والسبب في ذلك يعود إلى انعدام الاستقرار السياسي في الأندلس في عهد الولاة وبداية عهد الإمارة ، الأمر الذي دفع الولاة الأمويين في الأندلس إلى التقشف في الجانب الاقتصادي لتغطية نفقات الحروب التي كانوا يخوضونها ضد التمرد في بلادهم^(٣).

(٦) ابن حيان : أبو مروان حيان بن خلف القرطبي ، المقتبس في أخبار بلد الأندلس ، تحقيق عبدالرحمن الحجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د.ت ، ص ٩١-٩٢.

(٧) المجليدي : التيسير في أحكام التسعير ، ص ٥٥-٥٦.

(٨) بروفنسال : ليفي ، سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها ، ترجمة عبدالهادي شعيره وعبدالحاميد العبادي ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٨٩.

(٩) بروفنسال، سلسلة محاضرات، ص ٨٩

(١٠) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٥٣.

(١١) ابن عبد الرؤوف: في آداب الحسبة ، ص ٩٣.

(١٢) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٢٤ ؛ الدوري: عبد العزيز ، نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد الأول، ١٩٥٩ ، ص ١٢.

(١٣) ابن عمر: أحكام السوق ، ص ١٠٤؛ التميمي: نظم الحكم والإدارة في الأندلس ، ص ١٠١.

(١) المقرئ : شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق أحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ج ١ ، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) الجرسيفي : رسالة في الحسبة ، ص ١١٩.

(٣) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق مكي ، ص ٢٨٥ ؛ العبادي : أحمد مختار ، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، د.ت ، ص ١٠١ وما بعدها.

لم يطلق الأندلسيون على الشخص الذي يتولى شؤون السوق أسم المحتسب كما هو متداول في المشرق وإنما أطلق عليه اسم: صاحب السوق كما مر سابقاً، وهذا ما أكده ابن بشكوال^(٤) في معرض حديثه عن عبد الله بن محمد بن أحمد الرعيني المعروف بـ: ابن الشماط (ت: ٣٩٧هـ) الذي تولى الحسبة في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر ("ولاه أحكام الحسبة المدعوة عندنا بولاية السوق". وكان عمل المحتسب يتداخل في بعض الأحيان مع عمل القاضي، إلا أنه يمكن التمييز بين الاثنين من خلال اختصاصاتهم، فصاحب السوق يقتصر عمله على النظر والحكم فقط من خلال المشاهدات اليومية للحركة الاقتصادية حتى لو كان ذلك بغير شكوى ترفع له، ويكون إصدار الحكم آنياً. على عكس القاضي فهو لا يحكم إلا في ما يرفع إليه من دعاوى، وما يتضمن ذلك من شهود وأدلة، واليمين (القسم) وغيرها مما يتطلبه عمل القاضي.^(١) فضلاً عن ذلك فإن عمل المحتسب يتداخل أيضاً مع عمل صاحب الشرطة ويظهر ذلك واضحاً من خلال تولي صاحب الشرطة وظيفة المحتسب في عهدي الإمارة (١٣٨ - ٣١٦هـ) والخلافة (٣١٦ - ٤٢٢هـ) في الأندلس^(٢)، وذلك بسبب لأن هدف هاتين الوظيفتين هو تحقيق الأمن وحفظ النظام والاستقرار داخل المجتمع. ومن خلال الاطلاع على ما تيسر لنا من روايات تاريخية تخص نظام الحسبة في الأندلس في عهد الإمارة والخلافة يمكن أن نسجل بعض السمات التي اتسم بها نظام الحسبة خلال العهدين:

- ١- الجمع بين وظيفتي الحسبة والشرطة وجعلها بيد شخص واحد. ومما يؤكد ذلك هو تولي أحمد بن نصر من أهل قرطبة وولاية السوق والشرطة في عهد المستنصر ، كذلك تولي أحمد بن يوسف الجذامي الشرطة والسوق في عهد هشام المؤيد^(٣) ، إلا أن هذا الجمع بين الوظيفتين لم يكن صفة عامة لعهدي الإمارة والخلافة وإنما كان في حالات خاصة تفرضها طبيعة الظروف التي تمر بها الدولة، إذ تشير الروايات التاريخية ان خطة السوق فصلت عن الشرطة في عهد عبد الرحمن الناصر إذ ولي حسن بن أحمد بن عاصم ولاية السوق مكان يحيى بن إدريس في سنة ٣٢٣هـ^(٤).
- ٢- إسناد خطة الحسبة إلى شخصين في آن واحد ويتضح ذلك من خلال كلام ابن حيان^(٤) عن أحداث سنة ٣٢٧هـ إذ قال: "عزل سعيد بن الجساس وحفص بن جابر عن السوق بمحمد بن هارون".
- ٣- عدم الاستقرار في منصب الحسبة من خلال كثرة العزل لمتولي الحسبة خلال هذه المدة، إذ شهدت أعوام ٣٢٣هـ إلى ٣٢٦هـ، تعاقب العديد من الأشخاص على تولي منصب الحسبة ويتضح ذلك من خلال كلام ابن حيان عن أحداث هذه السنوات ، إذ ذكر في حوادث سنة ٣٢٢هـ بالقول: " عزل حسن بن أحمد بن عاصم عن خطة السوق في المحرم ، فوليها مكانه يحيى بن إدريس^(١) وفي سنة ٣٢٣هـ "ولي حسن بن أحمد بن عاصم خطة السوق مكان يحيى بن يونس"^(٢)، وقال أيضاً في عام ٣٢٦هـ " استبدل حسين بن أحمد بن عاصم عن خطة السوق بحفص ابن سعيد ابن جابر"^(٣)
- ٤- الجمع بين خطة القضاء والشرطة والحسبة وإسنادها إلى شخص واحد ، ويتضح ذلك من خلال كلام ابن الفرضي^(٤) ، عن أحمد بن نصر بن خالد ، الذي أشار إلى تقلده أحكام الشرطة ، والسوق ، وقضاء كورة جيان.

(٤) الجبالي : النشاط الاقتصادي ، ص ٢٩٥ .

(١) التميمي : دراسة في نظم الحكم والأدارة في الأندلس ، ص ١٠٢ .

(٢) ابن الفرضي : أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي ، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ، نشر عزت العطار الحسيني ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٨٨ ، ج ١ ، ص ١٦-١٧ .

(٣) الجبالي : النشاط الاقتصادي ، ص ٢٩٦ .

(٤) ابن حيان : أبو مروان حيان بن خلف، المقتبس، اعتنى بنشرة شالميتا وآخرون ، مدريد ، ١٩٧٩ ، ج ٥ ، ص ٣٧٦ .

(٥) ابن حيان، المقتبس، ج ٥، ص ٤٢٨ وما بعدها .

(١) ابن حيان، المقتبس، ج ٥ ، ص ٣٥٥ .

(٢) ابن حيان ، المقتبس، ج ٥ ، ص ٣٧٦ .

(٣) ابن حيان، المقتبس ، ج ٥ ، ص ٤٢٨ .

(٤) ابن الفرضي : تاريخ العلماء ، ج ١ ، ص ٦٢ ؛ ابن بشكوال : أبو القاسم خلف بن عبد الملك ، الصلة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ج ١ ، ص ٢٩٦ .

٥- حرص حكام الدولة الأموية في الأندلس على مراقبة الأسواق بأنفسهم دون الاعتماد على المحتسبين، وكان المنصور بن أبي عامر حريصاً على مراقبه الأسواق وكانت له عيون في الليل والنهار لا يقع أمر من الأمور حتى يعلم به.^(٥)

٦- اهتمام الخلفاء الأمويون بتنظيم الأسواق وترتيبها على أساس التخصص الحرفي ، ففي سنة ٣٣٤هـ أنشأ الخليفة عبد الرحمن الناصر دار لصناعة السفن في مدينة المرية وجعلها قسمين، قسم للمراكب الحربية والآلة والعدة ، وقسم للقيسارية، وفي هذا الأخير نظم قوانين الصناع على أساس التخصص فقد رتب كل صناعة حسب مايشكل لها^(٦)

الحسبة في عهد الطوائف (٤٢٢ - ٤٧٨هـ).

ان انفراط عقد الدولة الأموية في بلاد الأندلس وانقسامهما إلى دول طوائف^(٧) أثر سلباً على الحياة الاقتصادية فيها، حيث أخذ ملوك الطوائف يتنافسون فيما بينهم على خطب ود الفونسو السادس ملك قشتالة الذي سعى جاهداً من جانبه إلى اذكاء الفتنة بين هؤلاء ومساعدة بعضهم على البعض الآخر من أجل ابتزازهم مالياً مقابل المساعدات التي كان يقدمها لهم ، وهو بذلك يضعفهم اقتصادياً ، فضلاً عن ذلك فإن الفونسو كان يقوم بتخريب أراضي كل من يحاول الخروج عن طاعته ، فينهب المحاصيل الزراعية وأقوات الرعية.^(٨) وعلى الرغم من ذلك فقد امتازت الأندلس في عهد الطوائف بوفرة خيراتها ونشاط تجارتها ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هو أن أمير دانيه والجزائر الشرقية علي بن مجاهد العامري ، بعث مركباً كبيراً محملاً بالمؤن والأطعمة عام ٤٤٧هـ إلى أهل مصر الذين كانوا يعيشون أزمة اقتصادية أبان الشدة العظمى.^(٩) فضلاً عن ذلك فقد شهدت الأندلس خلال هذه المدة رواج الصناعات كصناعة الحديد والنحاس والزجاج والنسيج الذي كان من أهم الصناعات في أيام الطوائف ، وكان بمدينة المرية وحدها خمسة آلاف منسج ، تنتج أفخم وأجمل أنواع الأقمشة.^(١٠) مما تقدم يتضح بان حركة الأسواق خلال عهد الطوائف لم تتأثر بالأحداث السياسية، ويبدو أن الاسواق استمرت على ما كانت عليه في عهدي الأمانة والخلافة ، وأن المحتسب أستمّر في أداء واجباته ، وأن المعلومات كانت تصل له عن طريق أمناء الأسواق الذين وزعهم حسب اختصاصتهم ، ومن خلال تتبع بعض التراجم التي تيسر لنا الحصول عليها، والتي تولت منصب الحسبة خلال عهد الطوائف ، يمكن أن نسجل النقاط الآتية:-

- ١- استمرار المزج بين وظيفة الحسبة والشرطة ، كما حصل في تولية أبي طالب بن محمد بن مكي القيسي (ت ٤٧٤هـ) أحكام الشرطة والسوق في قرطبة مع الأحباس (الأوقاف) وأمانة الجامع.^(١١)
- ٢- لعب المحتسبون دوراً كبيراً في وعظ الناس خلال هذه المدة وتنبههم إلى ما أصاب الأندلس من انحلال وانقسام داخلي واقتتال المسلمين فيما بينهم كما فعل الفقيه محمد بن سفيان الواعظ من أهل بلنسية الذي كان يعظ الناس في مجلسه في المسجد.^(١٢)

(٥) النباهي : أبو الحسن بن عبد الله المالقي ، تاريخ قضاة الأندلس ، تحقيق الدكتورة مريم قاسم الطويل ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٧.

(٦) العذري : أبو العباس أحمد بن محمد ، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع ، الأخبار ، تحقيق عبدالعزيز الأهواني، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ١٩٦٥ ، ص ٨٦.

(٧) حسين، كريم عجيل، الحياة العلمية في مدينة بلنسية ، مؤسسة الرسالة ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١١٠ وما بعدها.

(٨) عباس، رضا هادي، وكريم عاتي الخزاعي ، محاضرات في تاريخ المغرب والأندلس ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٣-١٠٤.

(٩) ابن الخطيب : لسان الدين محمد بن عبد الله التلماسني ، تاريخ أسبانيا الإسلامية ، أو كتاب أعمال الأعلام في من بوع قبل الأحتلام من ملوك الاسلام ، تحقيق ليفي بروفنسال ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢١-٢٢٢.

(١٠) السامرائي : خليل إبراهيم وآخرون ، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦٦.

(١١) أبين بشكوال : الصلة ، ج ٢ ، ص ٤٣٣ ؛ حازم غانم حسين ، درر العلماء السياسي والاجتماعي في الأندلس في عهدي الطوائف والمرابطين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٠.

(١٢) أبين الأبار : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، التكملة لكتاب الصلة ، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ص ٤١٤.

٣- كثرة أعمال الغش والتدليس والاختلاس في الموازين والمكاييل والخداع والمضايقات في الطرق العامة وربما يعود السبب في ذلك إلى محاولة الكسب السريع ولو بالطرق الغير مقبولة، مما دفع أصحاب السوق إلى استخدام الشدة والرغبة لإحقاق الحقوق ، ويتضح ذلك من خلال النعوت التي وصف بها أصحاب السوق خلال هذه المدة ، إذ وصف حسن بن محمد بن عبد الله الذي تولى الحسبة والقضاء في قرطبة في مدة الفتنة أنه كان ثقة عارفاً بالأحكام نزيهاً^(٢) كذلك وصف الفقيه أبو بكر بن خلف بن بقي التجيبي من أهل طليطلة الذي تولى الحسبة في بلده ، بأنه كان متشدداً في الحق يجلس لها الجامع^(٣)

الحسبة في عهد المرابطين (٤٧٩-٥٤١هـ).

لم تكن الحسبة واضحة المعالم في عهد المرابطين ، فلم تمدنا المصادر بمعلومات وفيرة عن متولي الحسبة خلال هذه المدة ، إلا أن ذلك لا يعني أن الحسبة لم تكن موجودة في بلاد الأندلس خلال عصر المرابطين وذلك لأن المرابطين ورثوا الحسبة كما ورثوا الأنظمة الإدارية الأخرى من حكام الأندلس السابقين، ولم يرجع أهل الأندلس خلال هذه المدة إلى كتب الفقه في تسيير الأعمال داخل الأسواق بسبب اهتمام كتابهم بالحسبة وإصدارهم العديد من المؤلفات في هذا المجال ، وهذا ما دفع المقرئ^(٤) إلى القول بأن لهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها. ومن أهم المؤلفات التي أصدرها الأندلسيون في مجال الحسبة خلال هذه المدة ، كتاب في آداب الحسبة لمؤلفه: السقطي المتوفى في نهاية القرن الخامس الهجري ، والذي أشار إلى الإهمال الواضح الذي أصاب الحسبة في عهد المرابطين ويتضح ذلك من خلال تأكيده على عدم ترك أعمال الحسبة بيد الأعوان أو الأمناء الذين ربما شهدت الأسواق في عهدهم نوع من الإهمال ورواج الغش والتدليس الأمر الذي دفع السقطي إلى إصدار مثل هذا التحذير^(١) وفضلاً عن كتاب القسطي في الحسبة فإن هنالك ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة نشرها المستشرق بروفنسال تحت عنوان "ثلاث رسائل أندلسية في أدب الحسبة والمحتسب الأولى لابن عبدون وعنوانها . رسالة في القضاء والحسبة والثانية لأبن عبد الرؤوف وعنوانها في أدب الحسبة والمحتسب والثالثة للجرسيفي وعنوانها رسالة عمر بن عثمان بن العباس الجرسيفي في الحسبة. وقد أفاد البحث كثيراً من الرسائل الثلاثة في التعرف على أحوال الحسبة في الأندلس لأنها أعطت تفاصيل واضحة وقيمة عن قوانين الحسبة في تلك البلاد . أما ما يتعلق بنظام الحسبة في عصر المرابطين فلم تدخل هذه المؤلفات في التفصيلات وكانت كتابات المؤلفين تغطي عليها العمومية ، ومع ذلك فقد وردت أشارتين عن الحسبة في عصر المرابطين الأولى سبق التطرق لها وهي تحذير السقطي عن ترك أمور الحسبة بيد الأعوان والثانية عن ضرورة اقتصار اللثام على المرابطين دون سواهم والتي جعلت من صميم عمل المحتسب وبذلك يقول ابن عبدون "يجب أن لا يلثم الأًصنهاجي أو لمتوني أو لمطي ، فإن الحشم والعبيد، ومن لا يجب أن يلثم على الناس ويهيبونهم ويأتون أبواباً من الفجور كثيرة بسبب اللثام...." لأن العبيد أو الحشم إذا تلثم وغير شكلة حسبته رجلاً مثيلاً فتجرى إلى بره وإكرامه وهو لا يتأهل لذلك^(٢).

إن عزوف المصادر التاريخية – التي تيسر لنا الاطلاع عليها – عن ذكر معلومات شافية عن نظام الحسبة في عصر المرابطين ، واقتصارها على ذكر أن داعية المرابطين عبد الله بن ياسين قد مارس بنفسه وظيفته الحسبة من خلال قضائه على وسائل اللهو وحرقة لمتاجر الخمر في مدينة سلجماسه^(٣) دفعت بعض المستشرقين وفي مقدمتهم هوبكنز^(٤) إلى التصريح بأن ألبساطه الصحراوية بقيت ملازمة للمرابطين وأنهم لم يستطيعوا إقامة نظام إداري في ممتلكاتهم على غرار ما هو موجود في بلاد الأندلس^(١) وقد رد الخزاعي^(٢) على إدعاءات هوبكنز وفندها ، ونحن ليس يصدد معالجة هذا الموضوع بقدر مانريد أن نبين للقارئ أن المرابطين

(٢) حازم : دور العلماء ، ص ١١٩ ، ص ١٢٠ ، نقلاً عن عياض : ترتيب المدارك ، ٦٦٧/٤ .

(٣) أين يشكوال : الصلة ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٤) نفخ الطيب ، ج ١ ، ص ٢١٨-٢١٩ .

(١) السقطي: رسالة في الحسبة ، ص ٩-١٦ .

(٢) أين عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ٢٨ .

(٣) أين أبي زرع : أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي ، الأئيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة

فاس ، دار المنصور للطباعة والنشر ، الرباط ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٨ .

(٤) هوبكنز : النظم الاسلامية ، ص ٢٢٩-٢٣١ ؛ نقلاً عن الخزاعي : كريم عاتي أسواق بلاد المغرب من ق ٦ حتى نهاية ق ٩ ،

الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

(١) الخزاعي : أسواق المغرب ، ص ٢٠٩-٢١٢ .

(٢) هادي، رضا وكريم عاتي : محاضرات في تاريخ المغرب والأندلس ، ص ١٠٦-١١٠ ، ص ٤٧-٤٨ .

حاليهم حال أي سلطة جديدة ، تحتاج إلى المزيد من الوقت كي تتضح فيها معالم الإدارة ، وبذلك فإن المرابطين كانوا يعانون من عامل ضيق الوقت خاصة إذا ما علمنا ، أنهم استنزفوا كل قدراتهم وطاقتهم من أجل توحيد الأندلس وكبح جماح الفونسوا السادس ملك قشتاله الذي أخذ يكشر عن أنيابه وبيتلع المدن الإسلامية في الأندلس ، الأمر الذي أثار حفيظة المرابطين وخاصة بعد سقوط طليطله بيد الأسبان سنة ٤٧٨ هـ. لذلك أخذ المرابطون على عاتقهم مقاومة المد الإسباني في الأندلس وتكللت مساعيهم بالنجاح بعد الانتصار على جيوش قشتاله في موقعة الزلاقة ٤٧٩ هـ، وما كاد المرابطون أن يتنفسوا الصعداء حتى وجدوا أنفسهم أمام خطر داهم جديد يهدد حاضرتهم مراکش إلا وهو خطر الموحدين ومع هذه الظروف لا يمكن لعاقل منصف أن يتهم المرابطين بإهمال الجانب الإداري. ومع ذلك كله فقد اعتمد المرابطون على أبناء الأندلس في إدارة شؤون الحسبة ويتضح ذلك من قول ابن عبدون^(٣) "أما المحتسبون في الأندلس فلا يجب أن يكونوا إلا أندلسيين فأنهم أعرف بأمور الناس وطبقاتهم وهم أيضاً أعدل في الحكم وأحسن سيرة من غيرهم" ونتيجة للتقشف الإداري الذي أتبعه المرابطون في مختلف جوانب حياتهم ، فيبدو أنهم لم يفرّدوا خطة خاصة بالحسبة وإنما جعلوها من اختصاصات القاضي ومما يؤكد ذلك هو تولي أبو العباس أحمد بن محمد الصنهاجي لخطة الحسبة في بلنسية في عهد علي بن يوسف^(٤)

الحسبة في عصر الموحدين (٥٤١ - ٦٤٢ هـ).

كانت الحسبة في عصر الموحدين أكثر وضوحاً مما كانت عليه في عصر المرابطين لما احتوته المصادر من أسماء لأشخاص تقلدوا منصب الحسبة خلال هذه المدة ، ومثلما مارس عبد الله ابن ياسين داعية المرابطين الحسبة بنفسه فقد مارسها داعية الموحدين المهدي ابن تومرت الذي قامت دعوته على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، إذ يشير البيهقي^(١) أن المهدي ابن تومرت ، وفي أثناء عودته إلى المغرب الأقصى وبالتحديد في مدينة ملالة قام بحرق الدكاكين التي يتواجد بها الخمر "فلما كان في بعض الأيام دخل المدينة حتى وصل باب البحر ، فحرق بها الخمر فقال المؤمن تمار والكافر خمار .. وقالوا له من أمرك بالحسبة فقال الله ورسوله ثم رجع إلى المسجد" كذلك مارس عبد المؤمن بن علي وظيفة الحسبة إذ كان يخرج متنكراً إلى السوق لكي يطلع بنفسه على العمليات التجارية المختلفة وكذلك الإطلاع على أوضاع الناس والبيعة^(٢) . أما في عهد يعقوب المنصور فقد شهدت الأسواق تطوراً ملحوظاً نتيجة لقيامه بجمع الحرفيين داخل نقابات متخصصة على رأس كل واحدة منها شخص يدعى بالأمين^(٣) ويبدو أن الخليفة يعقوب المنصور كان مهتماً بأمور الحسبة ويتابعها متابعة دقيقة ودورية، إذ يشير المراكشي^(٤) إلى أن المنصور كان يجتمع بأمناء الأسواق مرتين بالشهر الواحد. إلا أن هذا لا يعني أن الأمراء الموحدين قد استأثروا بخطة الحسبة دون غيرهم من الفقهاء لاستحالة ذلك، فضلاً عن وجود تراجم لأشخاص تولوا منصب الحسبة خلال عصر الموحدين^(٥) وأهم ما يميز الحسبة في عصر الموحدين هو:

١ - استمر تقسيم الأسواق على أساس التخصص الحرفي وإسناد ولاية كل حرفة إلى شخص متخصص يدعى الأمين^(١).

(٣) رسالة في القضاء والحسبة ، ص ١٦.

(٤) السامرائي : المؤسسات الإدارية في المغرب ، ص ٤١٦.

(١) البيهقي : أبو بكر الصنهاجي ، أخبار المهدي ابن تومرت وأبنداء دولة الموحدين ، نشر ليفي بروفنسال ، باريس ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥ ؛ حسن : علي حسن ، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٨.

(٢) ابن العماد الحنيلي : أبو الفلاح عبدالحلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، بيروت د. ت ، ج ٤ ، ص ١٨٣ ؛ المياحي : مشتاق كاظم ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة مراکش خلال عصر الموحدين رسالة ماجستير غير منشور ، كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٦.

(٣) المياحي : الحياة الاقتصادية ، ص ٥٦.

(٤) المراكشي : محي الدين عبدالواحد بن علي التميمي ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٢٨٥ ؛ مصطفى ، سامية : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٠.

(٥) السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ص ٤١٦.

(١) المياحي : الحياة الاقتصادية ، ص ٥٦.

- ٢- الجمع بين المناصب الإدارية ، إذ غالباً ما يكلف القاضي بإدارة ولاية الحسبة ، ويتضح ذلك من خلال تولي القاضي عبد الرحمن الجزولي المعروف بابن الفرس ، (ت ٥٩٧هـ) قضاء وحسبة مدينة غرناطة وقام بها أحسن قيام.^(٢)
- ٣- كانت ولاية الحسبة تولى في بعض الأحيان أجباراً ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هو أجبار أبو يعقوب يوسف بن علي على ولاية الحسبة ببلدة داي في المغرب.^(٣)
- ٤- حرص الحكام الموحيدين على مراقبة الأسواق بأنفسهم دون الاعتماد على المحتسبين.

الحسبة في عصر بني الأحمر (٦٣٥ - ٨٩٧هـ).

اشتهرت غرناطة في عصر بني الأحمر بأسواقها المنظمة فبالإضافة إلى الأسواق المتخصصة كانت هنالك الأسواق الأسبوعية كسوق الخميس في وسط غرناطة وسوق الثلاثاء في مدينة جيان^(٤) ومن الأسواق ما ارتبط انعقادها بالحملات العسكرية كما حدث في عام ٦٧٨هـ في عهد السلطان أبي الحجاج^(٥) فضلاً عن ظهور مدن تجارية تسمى بالقيسارية وغالباً ماتنشأ في مناطق معزولة ولها مدير أو أمين يرتبط بصاحب السوق في المدينة ، وتحتوي القيسارية على مسجدين ، والمحلات فيها مرتبة على أساس التخصص^(٦) ، وعلى ما يبدو أن عائديه هذه القيسارية كانت ملكاً للسلطان الذي غالباً ما يتخذ وكلاء مهمتهم تأجير المحلات على التجار ثم تحول أموالها إلى بيت المال ومما يؤكد ذلك هو قيام السلطان الغرناطي سعد بإقطاع القائد أبي الحجاج يوسف بن أبي القاسم السراج حانوتين من حوانيت قيسارية غرناطة.^(١)

وعلى الرغم من تعدد الأسواق في مدينة غرناطة إلا أن تنظيمها يدل على أن المحتسب في البلاد كان يقوم بواجبه على أحسن وجه. أما بالنسبة لواجبات المحتسب خلال هذه المدة فقد كانت استمرار لما كانت عليه في العهود السابقة، إذ أتبع حكام غرناطة نفس التنظيمات الحرفية التي كانت سائدة في البلاد وأنتظم أصحاب الحرف في نقابات على رأس كل واحد منها شخص يدعى الأمين مهمته مراقبة أصحاب الحرفة التي ينتمي إليها ويكون اتصاله مباشر بصاحب السوق، فضلاً عن ذلك فقد استمر الجمع بين وظيفة الشرطة وصاحب السوق ، إذ يشير ابن الخطيب إلى تولي أبو بكر محمد بن فتح بن علي الأشبيلي الملقب بـ: (الأشبرون) ولاية الحسبة والشرطة في عهد السلطان محمد بن يوسف.^(٢)

الحسبة في الأندلس والمشرق (دراسة مقارنة)

- ١- أطلق على الشخص الذي يشرف على الأسواق في المشرق أسم المحتسب بينما أطلق عليه في الأندلس أسم صاحب السوق^(٣)
- ٢- أعتمد المحتسب في المشرق والأندلس على الأعوان بسبب ظهور الأسواق المتخصصة لدى الجانبين وأنتظم أصحاب الحرف في المؤسسات نقابيه جعل على رأس كل واحدة منها شخص سمي العريف بالمشرق بينما أطلق عليه أسم الأمين في الأندلس^(٤)

(٢) الضبي : أحمد بن يحيى ، بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٧٢ ؛ ابن سعيد : علي بن موسى رايات المبرزين وغايات المميزين ، تحقيق غرسية غومس ، مدير ، ١٩٤٢ ، ص ٥٤ ؛ الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك ، الوافي بالوفيات ، المعهد الانمائي للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ج ٣ ، ص ٢٤٢ ؛ السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، دمشق ، ١٩٦٥ ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٣) ابن الزيات : أبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي ، التشوف الى رجال التصوف ، تحقيق أحمد التوفيق ، الرباط ، ١٩٨٤ ، ص ١٦٧-١٦٨ .

(٤) وناس : النشاط الاقتصادي ، ص ١٧٣-١٧٨ .

(٥) ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ، ص

(٦) وناس : النشاط الاقتصادي ، ص ١٧٦ .

(١) وناس : النشاط الاقتصادي ، ص ١٧٧ .

(٢) ابن الخطيب : لسان الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله ، اللوحة البدرية في الدولة النصرية ، تحقيق لجنة أحياء التراث العربي

، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٥٣ ؛ النباهي : المرقية العليا ، ص ١٦١ .

(٣) الجبالي : النشاط الاقتصادي ، ص ٢٩٥ .

(٤) مؤنس : فجر الأندلس ، ص ٤٦٤ .

- ٣- اتسعت صلاحيات المحتسب في المشرق ، ولم يقتصر دوره على مراقبة الأسواق بل تعدى ذلك الى مراقبة مسؤولي الدولة الكبار كالقضاة ، إذ يشير الماوردي^(٥) أن والي الحسبة في بغداد إبراهيم بن محمد بن علي بن بطحا ، مر من أمام دار أبي عمر بن حماد قاضي القضاة في بغداد فرأى الخصوم جلوساً على بابه ينتظرون جلوسه للنظر بينهم ، وقد تعالى النهار ، فاستدعى المحتسب حاجب القاضي وأمره أن يخبر أبا عمر بن حماد بأن الخصوم ينتظرونه وعليه أن يخرج لينظر في أمرهم ، كذلك كانت من صلاحيات المحتسب منح الإجازات للأطباء من أجل ممارسة المهنة ، وكان المحتسب في أحياناً كثيرة يعظ الخلفاء بمسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بينما لم نجد بالمصادر التاريخية التي تيسر لنا الحصول عليها ما يشير الى ممارسة المحتسب في الأندلس مهام خارج عمله في السوق.
- ٤- كان القاضي هو المسؤول عن تعيين المحتسب في الأندلس بعد أعلام الوالي كي لا تكون له حجة عليه في حالة عزله ، بينما كان تعيين المحتسب في المشرق من صلاحيات الوالي أو الخليفة^(١).
- ٥- أسناد ولاية السوق والشرطة الى شخص واحد في الأندلس اعتقاداً من الأندلسيين بأن الموظفين أحدهما مكمل للآخرى ، فالأسواق تحتاج الى سلطة تنفيذية لأجبار أهل السوق على الالتزام بالتعليمات والقوانين التي يصدرها المحتسب ، أما في المشرق فلا يجوز لصاحب الشرطة أن يتولى وظيفة المحتسب ، ذلك لأن الحسبة منصب ديني خلقي لا يتولاه إلا القضاة والعدول ، مما يؤكد ما ذهبنا اليه معارضة قائد الجيش مؤنس المظفر أقرار الخليفة العباسي المقتدر بالله (٢٩٥ - ٣٢٠هـ) الذي تضمن إضافة منصب الحسبة الى صاحب الشرطة محمد بن ياقوت بحجة أن هذا المنصب لا يتولاه إلا القضاة والعدول^(٢).
- ٦- هنالك تداخل بين وظيفة الحسبة والقضاء في الأندلس وكثيراً ما كان يتولى وظيفة الحسب ، أما في المشرق فوظيفة المحتسب مستقلة عن القضاء^(٣).
- ٧- مارس الخلفاء والأمراء في المشرق والأندلس مهمة المشرف على الأسواق ، ففي الدولة الموحدية كان المنصور الموحي يجتمع بأمناء الأسواق مرتين في الشهر أما في المشرق ، فلم يكتف هارون الرشيد بما يعهد به الى المحتسب ، بل كان يراقب الأسواق بنفسه ، لا سيما أسواق بغداد ليطمئن على الأمور التي تسير وفق المصلحة العامة^(٤).
- ٨- أهتم ولاية الأمر في المشرق بالمحتسب وكان يتقاضى راتباً مقداره مائتي دينار شهرياً ، بينما كان راتب المحتسب في الأندلس لا يتجاوز ثلاثون دينار في الشهر^(١).
- ٩- لعب المحتسبين دوراً مهماً في الأحداث السياسية في المشرق وخاصة العراق ، إذ أنحاز أهل السوق الى جانب الأمين في قتاله لأخيه المأمون وأصبحت محالهم مراكز للجند المقاتلة ، بينما لم نعثر على أي دور سياسي لأهل السوق في الأحداث السياسية في الأندلس^(٢).
- ١٠- لم تكن ولاية الحسبة في الأندلس طوعية دائماً ، إذا أجبر بعض الأشخاص على ولايتها منهم أبو يعقوب يوسف بن علي الذي أكره على ولاية الحسبة في عصر الموحدين ، فدخل على أهله وهو يبكي ويقول لو أراد الله بيّ خيراً ما عرفني أحد ، فبقي في منصبه الى أن عفى من تلك الولاية ، أما في المشرق فلم نعثر على نص يشير الى أن الحسبة كانت إجبارية بل على العكس من ذلك كانت محط نظر كبار رجال الدولة وفي مقدمتهم صاحب الشرطة الذي طالما حاول الحصول على هذا المنصب لكن دون جدوى^(٣).
- ١١- كانت الحسبة في الأندلس مقتصرة على الأندلسيين فلا يجوز أن يستلمها أحد من غيرهم لأنهم كما يشير ابن عبدون أعرف بأمور الناس وطبقاتهم ، أما في المشرق فلم يكن هذا التقليد متبعاً^(٤).

(٥) الأحكام السلطانية ، ٣٨٥.

(١) التميمي : نظم الحكم والإدارة ، ص ٩٩.

(٢) ابن الفريسي : تاريخ العلماء ، ج ١ ، ص ١٦-١٧ ؛ الكبيسي : أصالة نظام الحسبة ، ص ١٨.

(٣) النباهي : المراقبة العليا ، ص ١٤٣.

(٤) المراكشي : المعجب ، ص ٢٨٥ ؛ الكبيسي : أصالة نظام الحسبة ، ص ١٦.

(١) ابن طباطبا : الفخري في الأدب السلطانية ، ص ٦٤ نقلاً عن الكبيسي : أصالة نظام الحسبة ، ص ١٨.

(٢) ابن حيان : المقتبس ، تحقيق مكي ، ص ٥٤٨ ؛ الجبالي : النشاط الاقتصادي ، ص ٢٩٥.

(٣) التادلي : التشوف ، ص ١٦٧-١٦٨.

(٤) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ، ص ١٦.

الخاتمة

- ١- تأخر ظهور منصب الحسبة في الأندلس إلى عهد عبد الرحمن الأوسط ، إذ أدمجت قبل هذه المدة بوظيفة الشرطة.
- ٢- أطلق على المحتسب في الأندلس أسم صاحب السوق ، لأن صلاحياته ارتبطت بالأشراف على الأسواق.
- ٣- إسناد وظيفة الحسبة والشرطة في كثير من الأحيان إلى شخص واحد.
- ٤- وجود تداخل بين وظيفة القضاء والحسبة وكثير ما كان القاضي يتولى وظيفة الحسبة.
- ٥- شهد عهد المرابطين تقشف في الجانب الإداري بسبب انشغالهم في معارك الجهاد في الأندلس لذلك لم تكن خطة الحسبة في هذا العهد واضحة المعالم.
- ٦- حرص ولاية الأمر في الأندلس على مراقبة الأسواق بأنفسهم دون ترك الأمر في ذلك للمحتسب خوفاً من حدوث التقصير الذي سينعكس سلباً على حياة الناس.
- ٧- لم تكن ولاية الحسبة طوعية دائماً في الأندلس إذا أجبر بعض الفقهاء على توليها دون رغبة منهم.
- ٨- أقتصرت ولاية الحسبة في الأندلس على الأندلسيين فلا يجوز لأحد غيرهم أن يتولاها.
- ٩- اعتمدت الأسواق في الأندلس على مبدأ التخصص إذ أنتظم أصحاب الحرف المتشابهة بنقابات خاصة بهم ، على رأس كل واحد منها شخص يدعى الأمين.

المصادر

- ١- أبن الأخوة : محمد بن شريف القرشي ت٧٢٩هـ ، معالم القرية في أحكام الحسبة ، تحقيق روبن ليون ، مطبعة دار الفنون ، كمبرج ، ١٩٣٧.
- ٢- أبن الأبار : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، ت٦٥٨هـ ، التكملة لكتاب الصلة ، نشر السيد عزت العطار الحسيني ، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة ، ١٩٥٦.
- ٣- أبن بسام : أبو الحسن علي الشنتري ت٥٤٢هـ ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٨٦.
- ٤- البيهقي : أبو بكر الصناهجي (توفي في القرن السادس الهجري) ، أخبار المهدي أبين تومرت وأبنداء دولة الموحدين ، نشر ليفي بروفنسال ، باريس ، ١٩٢٨.
- ٥- أبين تيميه : تقي الدين أحمد ، ت٧٢٨هـ ، الحسبة في الإسلام ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت.
- ٦- الجرسيفي : عمر بن عثمان بن عباس (ت: ٦٦هـ) ، رسالة في الحسبة ، تحقيق ليفي بروفنسال ، نشرت ضمن عنوان "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ، ١٩٥٥.
- ٧- أبين حيان : أبو مروان حيان بن خلف القرطبي (ت٤٦٩هـ) المقتبس في أخبار بلد الأندلس ، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي ، مطبعة سبها ، بيروت ، ١٩٦٥.
- ٨- المقتبس ، اعتنى بنشره شالميتا وآخرون ، مدريد ، ١٩٧٩.
- ٩- الحموي: **ياقوت بن عبد الله (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)**، معجم البلدان، ط٢، دار صادر، (بيروت - ١٩٩٥م)
أبن الخطيب : لسان الدين بن محمد بن عبد الله السلماني (ت٧٦٦هـ) ، تاريخ أسبانيا الإسلامية ، أو كتاب أعمال الإعلام فيمن بوبع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام ، تحقيق ليفي بروفنسال ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.
- اللمحة البدرية في الدولة النصرية ، تحقيق لجنة أحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٠ .
- ١٠- الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي ت٤٦٣هـ ، تاريخ بغداد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٣١.
- ١١- أبين أبي زرع : أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي (ت بعد ٧٤١هـ) ، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، دار المنصور للطباعة والنشر ، الرباط ، ١٩٧٢ .
- ١٢- الزبيدي : محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت١٢٥٠هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مكتبة الحياة ، بيروت ، د.ت.
- ١٣- أبين الزيات : يوسف بن يحيى بن عيسى التادلي (ت٦٢٧هـ) ، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد توفيق ، الرباط ، ١٩٨٤.
- ١٤- أبين سعيد : أبو الحسن علي بن موسى (ت٦٨٥هـ) ، المغرب في حلى المغرب ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٤.
- رايات المبرزين وغايات المميزين ، تحقيق غريسه غومس ، مدريد ، ١٩٤٢.
- ١٥- السقطي : أبي عبد الله محمد بن محمد (تفي نهاية القرن الخامس هـ) ، في آداب الحسبة ، باريس ، ١٩٣١.
- ١٦- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، دمشق، ١٩٦٥.
- ١٧- الصفدي : صلاح الدين خليل أبيك (ت٧٤٦هـ) ، الوافي بالوفيات ، بيروت ، ١٩٦١.
- ١٨- الضبي : أبو جعفر أحمد بن يحيى (ت٥٩٩هـ)، بغية المقتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧.
- ١٩- أبين عبد الرؤوف : أحمد بن عبد الله ، (ت في النصف الأول من القرن السادس هـ) ، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب ،

- ٢٠- تحقيق ليفي بروفنسال ، منشورة ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، القاهرة ، ١٩٥٥.
- ٢١- أبن عبد البر : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) ، الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، القاهرة ، ١٩٣٩.
- ٢٢- أبن عبدون : محمد بن أحمد التجيبي ، (توفي النصف الأول من ق ٦ هـ) ، رسالة في القضاء والحسبة ، منشورا ضمن "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، تحقيق ليفي بروفنسال ، القاهرة ، ١٩٥٥.
- ٢٣- العذري : أبو العباس أحمد بن عمر بن انس المعروف بـ: أبن الدلائي ، (ت ٤٧٨ هـ) ، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار ، تحقيق عبد العزيز الأهواني ، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ، ١٩٦٥.
- ٢٤- أبن الفرضي : أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي ، (ت ٤٠٣ هـ) ، تاريخ العلماء ورواة العلم في الأندلس ، نشر السيد عزت العطار الحسيني ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- ٢٥- الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (٤٥٠ هـ) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، القاهرة ، ١٩٦٠.
- ٢٦- المجليدي : أحمد بن سعيد ، (ت ١٠٩٤ هـ) ، التيسير في أحكام التسعير ، تحقيق لقبال موسى ، الجزائر ، ١٩٨١.
- ٢٧- المراكشي : محي الدين عبد الواحد بن علي التميمي (ت ٦٤٧ هـ) ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، القاهرة ، ١٩٤٧.
- ٢٨- المقري : أحمد بن محمد التلمساني ، (ت ١٠٤١ هـ) ، نفح الطيب من غص الأندلس الرطيب ، تحقيق أحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨.
- ٢٩- أبن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) ، لسان العرب ، دار أحياء التراث العربي ، د.مك ، ١٤٠٥ هـ.
- ٣٠- النباهي : أبو الحسن علي بن عبد الله بن الحسن المالقي ، (ت ٧٩٣ هـ) ، المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، تعليق الدكتور مريم قاسم الطويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٥٥.
- ٣١- تاريخ قضاة الأندلس ، تحقيق الدكتورة مريم قاسم الطويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥.
- ٣٢- الكنتاني يحيى بن عمر (ت ٢٧٩ هـ) ، أحكام السوق ، تحقيق حسن حسين ، أبن عمر يحيى الأندلسي ، تونس ، ١٩٧٥.
- ٣٣- وكيع : محمد بن خلف بن حيان ، (ت ٣٠٦ هـ) ، أخبار القضاة ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٩٥٠.

المراجع

- ١- بروفنسال : ليفي ، سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها ، ترجمة عبد الهادي شعيرة وعبد الحميد العبادي ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥١.
- ٢- التميمي : عباس جبير ، نظم الحكم والإدارة في الأندلس "عصر بني الأحمر" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤.
- ٣- حسن: علي حسن ، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠.
- ٤- حسين : حازم غانم ، دور العلماء السياسي والاجتماعي في الأندلس ، في عهدي الطوائف والمرابطين ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، ١٩٩٥.
- ٥- حسين ، كريم عجبل ، الحياة العلمية في بلنسية ، مؤسسة الرسالة ، بغداد ، ١٩٧٥.
- ٦- الجبالي : خالد حسن ، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عهد الأمانة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨.
- ٧- الخزاعي : كريم عاتي لعبيي ، أسواق بلاد المغرب ، (من ق ٦ هـ حتى نهاية ق ٩ هـ) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٨.
- ٨- الدوري : عبد العزيز ، نشوء الأصناف والحرف في الإسلام ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٥٩.
- ٩- رضا هادي عباس وكريم عاتي الخزاعي ، محاضرات في تاريخ المغرب والأندلس ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٥٩.
- ١٠- السامرائي : خليل إبراهيم وآخرون ، تاريخ العربي وحضارتهم في الأندلس ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٦.
- ١١- السامرائي : عبد الحميد حسين ، المؤسسات الإدارية في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري ، دار الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٩.
- ١٢- السامرائي : كمال ، مدخل الى موضوع الحسبة في السلام ، بحث منشور ضمن كتاب دراسات في الحسبة والمحتسب عند العرب ، بغداد ١٩٨٨.
- ١٣- الشهاوي : ابراهيم دسوقي ، الحسبة في الإسلام ، القاهرة ، ١٩٦٢.
- ١٤- الكبيسي : حمدان ، أصالة نظام الحسبة العربية الإسلامية ، بغداد ، ١٩٨٩.
- ١٥- المنوني : محمد ، خطة الحسبة في المغرب ، مجلة المناهل ، ع ١٤ ، مطبعة فضالة ، الرباط ، ١٩٧٩.
- ١٦- مؤنس : حسين ، فجر الأندلس ، ط ٢ ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٩٨٥.
- ١٧- مصطفى ، سامية : الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.